



ديون العراق .. نظرة عامة حول وضع الديون ونشأتها ومستقبلها

أحمد معن الطبقجلي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2018

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

ديون العراق.. نظرة عامة حول وضع الديون ونشأتها ومستقبلها

أحمد معن الطبقجلي*

جعل الصراع الذي دام في العراق لأكثر من ٣٥ عاماً البلادَ غيرَ قادرة على تلبية احتياجاتها الهائلة لإعادة الأعمال عبر إيراداتها الحالية من مواردها الهيدروكربونية وحدها؛ مما أفضى ذلك إلى طلب الديون لزيادة تمويل عمليات إعادة الإعمار.

وقد تأثرت النقاشات داخل العراق بشأن ديون البلاد بعدة عوامل، بعضها كانت عبارة عن تصورات للديون كونها نقطة ضعف أو عبئاً للدولة، وهناك عامل آخر وهو الشعور بالقومية العراقية والنضال ضد الاحتلال الأجنبي الذي يرى الدين مسألة لجعل البلاد رهينة، ويفسح له المجال لإعادة استعمارها في النهاية^١.

لم يكن العراق يعتمد سابقاً على سياسة الدفع بالآجل أو الديون حتى بداية الحرب العراقية-الإيرانية، إذ كانت البلاد تدفع مقابل السلع والخدمات بنحوٍ مباشر، أي مع افتراض الحد الأدنى من الائتمانات التجارية، في حين أن البلاد خالية تقريباً من القروض الأجنبية باستثناء عدد من القروض التي قدمها الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية آنذاك التي دفع ثمنها عبر تزويدهما بالنفط^٢.

وغيرت الحرب العراقية-الإيرانية كل هذا بعد أن تكبدت الحكومة العراقية ديوناً ضخمة لتمويل حرب دامت ثماني سنوات وفي الوقت نفسه الحفاظ على نظام اشتراكي سخي. وفي وقت لاحق، تكبدت البلاد ديوناً أخرى كانت على شكل تعويضات عن غزو الكويت؛ إذ إن وجود

١. يعود جذور هذا الاعتقاد إلى منتصف القرن القبل الماضي (القرن الثامن عشر) عندما فشلت مصر في إحكام سيطرتها على قناة السويس حيث باعت حصتها البالغة ٤٤٪ في «الشركة العالمية لقناة السويس البحرية» إلى بريطانيا لدفع الديون الهائلة التي تكبدتها في تطوير البلاد. إن أزمات السويس في عام ١٩٥٦ بعد تأميم القناة من قبل نظام عبد الناصر القومي العربي وما تلاه من الهجوم الإسرائيلي الفرنسي الانجليزي على مصر، أدى إلى ترسيخ ذلك في النفسية القومية العراقية.

http://www.bbc.co.uk/history/british/modern/suez_01.shtml

2. Footnotes 23 & 24 from: <https://scholarship.law.berkeley.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1091&context=facpubs>

* مدير الاستثمار لصندوق AFC العراق لشركة Asia Frontier Capital، وزميل في معهد الدراسات الإقليمية والدولية (IRIS) في الجامعة الأميركية في العراق السليمانية (AUIS).

هذه الديون الضخمة لم تكن معلومة من قبل العراقيين خلال سنوات حكم صدام، لكنها بُرزت بنحوٍ كبيرٍ خلال السنوات الأولى بعد عام ٢٠٠٣، حينما أُعيدت هيكلية الديون ولكنَّ سرعان ما تُرُكت بسبب الحرب الأهلية في البلاد. إذ كان التركيز ينصب على سوء إدارة البلاد خلال السنوات اللاحقة.

لقد ساعد توقيع اتفاقية الاستعداد الائتماني لصندوق النقد الدولي في حزيران ٢٠١٦ على إحياء الحوار الوطني بشأن الديون الذي زاد بعد انتهاء الحرب مع داعش والحاجة الكبيرة للأموال من أجل إعادة الإعمار، وأدت خيبة الأمل^٣ في جمع تبرعات كافية من مؤتمر الكويت لإعادة إعمار العراق إلى موجة من التحذيرات في وسائل الإعلام العراقية من قبل السياسيين والاقتصاديين والخبراء بشأن الديون التي تشل البلاد، وتثقل كاهل الأجيال المقبلة، وتجعل البلاد رهينة بيد القوى الأجنبية.

ويهدف هذا البحث إلى توفير الفهم الكافي لديون العراق ونشأتها، وتطوراتها، وحالتها، وتأثيرها على مستقبل التعامل مع التحدي الذي يواجهه في إعادة الإعمار. وليس المقصود أن يكون تحليلاً تفصيلياً متعمقاً لهذه الديون، فضلاً عن أن الأرقام المعروضة هي تقريبية لتسهيل الفهم.

زيادة الديون بعد عام ٢٠١٤

أحدثت الضربة التي تعرضت لها البلاد المتمثلة بغزو تنظيم داعش الإرهابي عام ٢٠١٤ وانهايار أسعار النفط آثاراً مدمرة على اقتصاد البلاد، هذا غير ما لحق البلاد من عجز في الموازنة الاتحادية بسبب ارتفاع النفقات وانخفاض الإيرادات. ولتلبية الاحتياجات المتزايدة المترتبة على الحرب ضد داعش، اضطرت الحكومة إلى إجراء استقطاعات كبيرة في الإنفاق الاستثماري، واللجوء إلى الاقتراض لتمويل الإنفاق الحالي المتضخم (الأجور، والإعانات، ونظام الرعاية الاجتماعية)^٤.

٣. تم تناول هذه المفاهيم الخاطئة من قبل المؤلف هنا:

http://www.iraq-businessnews.com/2018/02/22/its-not-the-donations-stupid-key-points-from-kuwait-conf/_edn7

٤. يناقش تقرير من المؤلف هذه الديناميكية واستجابة الحكومة عبر الرابط الآتي:

<http://www.iraq-businessnews.com/2017/07/17/economic-consequences-post-mosul/>.

إذ أشار التقرير إلى بعض الملامح البارزة وهي: ”حافظت الحكومة على الإنفاق العام على الرواتب والمعاشات التقاعدية، ولكنها فرضت ضرائب استهلاكية جديدة على عدد كبير من المواد الاستهلاكية في الوقت الذي زادت فيه أسعار المنافع العامة، وتحملت الاستثمارات غير النفطية العبء الأكبر من الاستقطاعات كما خفضت الحكومة بشكل حاد جميع النفقات الرأسمالية والاستثمارات”.

ووفرت اتفاقية الاستعداد الائتماني لصندوق النقد الدولي (SBA) لعام ٢٠١٦ إطاراً للديون المستدامة المتراكمة شريطة التزام الحكومة بتقليص الاعتماد على الدولة وتشجيع تنمية القطاع الخاص. وقد حددت المراجعات المنتظمة لإتفاقية الاستعداد الائتماني بين صندوق النقد الدولي والعراق آليات هذه العملية، في حين أرست تقديرات الميزانيات للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٢ الأساس الذي حدد من خلاله كل من العراق وصندوق النقد الدولي الدائنين والمانحين لتمويل العجز المتوقع في الموازنة. أما التقييم التفصيلي الأخير فقد كان المراجعة الثانية لعام ٢٠١٧ وبالتحديد في آب (في التقرير القطري ٢٥١/١٧).

ويوضح الجدول رقم (١) صورة الديون ابتداءً من عام ٢٠١٤ حيث كانت السنة التي أنهت الازدهار النسبي للبلاد، ويبين كذلك الوضع الحالي للديون منذ عام ٢٠١٧ والتوقعات المستقبلية لعام ٢٠٢٢. الجدول رقم (١): الناتج المحلي الإجمالي والديون للأعوام: ٢٠١٤، و٢٠١٧، و٢٠٢٢*

٢٠١٤ - أ*	٢٠١٧ - ت	٢٠٢٢* - ت
٢٣٤,٧	١٩٢,٧	٢٥٦,٢
الناتج المحلي الإجمالي / (مليار دولار)		
٩٦,٥	٤٥,٣	٤٧,١
أسعار النفط العراقي - (دولار لكل برميل)		
٢,٦	٣,٨	٤,١
صادرات النفط - (مليون برميل يومياً)		
%٣٢,٠	%٦٣,٨	%٥٢,١
نسبة الديون الكلية من الناتج المحلي الإجمالي		
٧٥,٢	١٢٢,٩	١٣٣,١
الديون الكلية - (مليار دولار)		
%٢٤,٨	%٣٨,٣	%٢٧,٩
نسبة الديون الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي		
٥٨,١	٧٣,٧	٧١,٤
الديون الخارجية (مليار دولار)		
%٧,٢	%٢٥,٥	%٢٤,٢
نسبة الديون الداخلية من الناتج المحلي الإجمالي		
١٧,١	٤٩,٢	٦٢,٠
الديون الداخلية (مليار دولار)		

* أ - المعلن عنها - ت - تقديرات

٥. استندت البيانات إلى التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم ٢٥١/١٧ على الموقع الإلكتروني الآتي:
<http://www.imf.org/~media/Files/Publications/CR/2017/cr17251.ashx>
 ومنذ ذلك الحين حدّث صندوق النقد الدولي تقديرات الناتج المحلي الإجمالي؛ مما يعكس ارتفاع أسعار النفط المفترضة في آفاق الاقتصاد العالمي (WEO) في نيسان عام ٢٠١٨، والآفاق الاقتصادية الإقليمية (REO) في أيار عام ٢٠١٨:
<https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2018/03/20/world-economic-outlook-april-2018>
<http://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA/Issues/2018/04/24/mreo0518>
 (data only until 2019)

إن تقديرات صندوق النقد الدولي المحدثة هي في معظمها أرقام لا تحتوي على تفصيلات شاملة الواردة في التقرير القطري رقم ٢٥١/١٧. والأهم من ذلك، لا توفر هذه التقديرات أرقاماً حول القدرة على تحمل الديون وبيانات حول تركيبة الديون. لذلك تم استخدام الأرقام الواردة في هذا التقرير من التقرير القطري رقم ٢٥١/١٧ من أجل تطابقها مع البيانات الأخرى المستخدمة. وسيجري استخدام بيانات محدثة لتعكس التباين المحتمل في المستقبل وهو أمر ضروري لفهم مسار ديون العراق.

الديون ونسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي في سياق الدراسة

إن المسألة المهمة التي يجب فهمها حول الديون هي ليست حجمها فقط، بل كيفية تكوينها، وتركيبها، وسعر الفائدة الذي تحمله، وقدرة البلاد على خدمة هذه الديون دون وضع قيود على الاقتصاد ككل. ويشار -غالباً- إلى ذلك على أنه القدرة على تحمل الديون، وإن أحد الأدوات الرئيسية المستخدمة هي نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. ومن الأدوات الأساسية الأخرى التي تشكل جزءاً من التحليل هي مدفوعات الديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أو كنسبة مئوية من الصادرات.

الجدير بالذكر أنه لا يوجد هنالك نسبة مثالية للديون إلى الناتج المحلي الإجمالي نظراً لدور الأدوات الأخرى، وما يزال يستخدم ٦٠٪ من الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي كحد أدنى في العديد من الأهداف الائتمانية، في حين يستخدم ٧٠٪ كعامل ينذر بوجود مخاطرة. وعلى هذا النحو، فإن المستويات المحددة للسنوات الحالية والمستقبلية لا تؤثر فقط على قدرة العراق على تحمل الديون بل تؤثر أيضاً على مقدار الديون التي يحصلها العراق وسعر الفائدة^٦.

أما الخطوة التالية التي يجب فهمها هي في أي وقت يكون مقدار الديون ثابتاً أما الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الحالية والمستقبلية فهو عبارة عن توقعات تعتمد على عدد من المتغيرات، فضلاً عن ذلك، فإن الناتج المحلي الإجمالي المستخدم هو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، الذي يُعرف بأنه إجمالي قيمة الإنتاج السنوي للبلاد من السلع والخدمات التي تقدر قيمتها بأسعار السوق الحالية^٧ للسنة الحالية والأسعار التقديرية للسنوات المقبلة. وبالنظر إلى هيمنة النفط على الاقتصاد العراقي^٨، فإن هذا له أهمية كبيرة خاصة بعد التغيير الشديد الذي حصل في أسعار النفط على مدى السنوات

٦. للحصول على شرح موجز لهذه النسبة، أنظر الموقع الآتي:

<https://www.investopedia.com/terms/d/debtgdpratio.asp>

للحصول على رسم بياني يوضح نسب الديون في العراق مقابل الدول الأخرى في جميع أنحاء العالم حسب التسلسل التصاعدي، تتبع الرابط الآتي:

<https://tradingeconomics.com/country-list/government-debt-to-gdp>

<https://www.economist.com/economics-a-to-z/g> ٧.

٨. شكلت صادرات النفط ٩٩٪ من إجمالي الصادرات، في حين شكلت عائدات النفط ٨٧٪ من الإيرادات الحكومية التي شكلت بدورها ٣٢٪ من إجمالي الناتج المحلي. علاوة على ذلك، شكل إجمالي الناتج المحلي النفطي ٣٨٪ من إجمالي الناتج المحلي؛ وهذا يمثل بنحو غير مباشر الجزء الأكبر من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بناءً على دور الحكومة الكبير بالناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي رقم ٢٥١/١٧، آب ٢٠١٧.

القليلة الماضية (مخطط أسعار برنت في أدناه) واستحالة تقدير أسعار النفط في المستقبل بدقة.



أسعار خام برنت تموز ٢٠١٣-أيار ٢٠١٨. المصدر: صحيفة The Financial Times

يمكن ملاحظة آثار أسعار النفط وأحجام الصادرات على قيمة الناتج المحلي الإجمالي، والآثار المترتبة على تغيرات الديون، ونسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال وقت تطورها من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧. وتمت الديون من ٧٥,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٤ إلى ١٢٢,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٧ (+٦٣٪). لكن ازدادت نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو أكبر من ذلك إذ ارتفعت من ٣٢٪ إلى ٦٤٪ (+١٠٠٪)؛ والسبب هو أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي تقلص من ٢٣٤,٧ مليار دولار إلى ١٩٢,٧ مليار دولار أو (-١٨٪) وهو ناجم عن انخفاض أسعار النفط من ٩٦,٥ دولاراً للبرميل إلى ٤٥,٥ دولاراً للبرميل أو (-٥٣٪) يقابله زيادة في صادرات النفط من ٢,٦ مليون برميل يومياً إلى ٣,٨ مليون برميل يومياً أو (+٤٦٪).

ومع ذلك، يمكن أن تؤدي الافتراضات السائدة المختلفة في أي مدة زمنية إلى التوصل إلى نتائج مختلفة بنحو ملحوظ. وأنشئ الجدول أعلاه في عام ٢٠١٧ بناءً على البيانات التاريخية لعام ٢٠١٤ والتقديرات لعام ٢٠١٧، إلا أن إنشاء مثل هذه الجداول في عام ٢٠١٣ أوجد تقديرات

مستقبلية مختلفة جداً للعاملين أنفسهم المشمولين بالدراسة^٩. ويمكن تقدير التباين من خلال النظر إلى الجدول نفسه للعاملين المختلفين.

الجدول رقم (٢) حصيلة الناتج المحلي الإجمالي للعامين ٢٠١٤ و ٢٠١٧ المقدرة في السنتين ٢٠١٣ و ٢٠١٧

تقديرات عام ٢٠١٣		حقائق معلنة ومقدرة ٢٠١٧		
ت ٢٠١٣	ت ٢٠١٤	ت ٢٠١٧	أ ٢٠١٤	
٣٣٧,٣	٢٥٤,٩	١٩٢,٧	٢٣٤,٧	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)
٨٨,٧	٩٧,٦	٤٥,٣	٩٦,٥	أسعار النفط العراقي (دولار للبرميل الواحد)
٤,٣	٣,١	٣,٨	٢,٦	صادرات العراق (مليون برميل لليوم الواحد)

وكما هو واضح فإن كلاً من سعر النفط وكمية الصادرات هما متغيران رئيسيان في تقدير الناتج المحلي الإجمالي الحالي والمستقبلي للعراق، ويتربط على ذلك آثار مهمة حين الإطلاع على نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لتقييم جدارته الائتمانية. ومن الأفضل توضيح تأثير هذه الافتراضات في تقييم الجدارة الائتمانية في ثلاث مراحل زمنية منفصلة، في الماضي، والماضي القريب، والحاضر.

إن أحدث البيانات المتوافرة عن الديون في عام ٢٠١٣ هي البيانات نفسها في نهاية عام ٢٠١٢ التي تتضمن ما يأتي: ديون خارجية بقيمة ٦٠ مليار دولار، وديون محلية بقيمة ١٤,٥ مليار دولار أو ما مجموعه ٧٤,٥ مليار دولار. كان من المفترض حينئذ أن تنخفض أسعار النفط، ولكنها بقيت مرتفعة، ولكي يزيد العراق من إنتاجه بنحو كبير فعليه الاستمرار في السير على نهج خفض الديون بنحو متواصل. ولو أن الدائنين للعراق كانوا في ذلك الوقت يعملون على تقييم جدارة العراق الائتمانية، لأصبحت نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي قد وصلت إلى ٢٩٪ و ٢٢٪ لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧؛ وهذا من شأنه أن يجعل من العراق دولة تتمتع بالجدارة الائتمانية.

في حين كانت البيانات المتوافرة مختلفة في عام ٢٠١٧ حيث كانت تبلغ ديون العراق ١٢٢,٩ مليار دولار ومن ثم تزايدت، ومن المفترض أن تنخفض أسعار النفط ولكنها تزايدت بنحو معتدل في السنوات المقبلة؛ وبالتالي سيستمر العراق في إدارة العجز المالي عبر اللجوء إلى الديون.

٩. التقرير القطري لصندوق النقد الدولي ٢٠١٧/١٣. البيانات التاريخية المستخدمة لعام ٢٠١٢ والتوقعات للمدة من عام ٢٠١٤ - ٢٠١٧ استناداً على أسعار النفط المتوقعة في المستقبل والتوقعات حول إنتاج النفط العراقي.

وإن جميع تلك الأسباب جعلت من نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي البالغة ٦٤٪ في عام ٢٠١٧ و٦٥٪ لعام ٢٠١٨ مرتفعة للغاية دون اللجوء لتقليل الإنفاق في السياسة المالية.

إن تقديم الافتراضات نفسها اليوم استناداً إلى معلومات محدّثة من شأنه أن يسفر عن مجموعة أخرى من النسب، وللتوضيح أكثر فإن استخدام متوسط سعر النفط العراقي المحقق بقيمة ٤٩,٢ دولار للبرميل، والصادرات بقيمة ٣,٨ مليون برميل^{١٠} لعام ٢٠١٧؛ يعني أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي تبلغ ١٩٧,٧ مليار دولار، أو تبلغ نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي ٥٧٪. ومن المرجح أن تبلغ ٥١٪ في عام ٢٠١٨^{١١} وهي مسألة مختلفة جداً عن تلك النسب التي وضعت قبل عام.

والفكرة المقصودة هنا هي أن نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي -على الرغم من أهميتها- ينبغي ألا تستخدم من دون فهم الافتراضات المستخدمة في إيجادها أو في مراعاتها للتغيرات في الافتراضات الأساسية ولاسيما فيما يخص العراق، نظراً لاعتماده الكبير على النفط. وإلى أن ينوع العراق من اقتصاده، ستبقى أسعار النفط تؤثر تأثيراً كبيراً على هذه النسبة، وعلى قدرة العراق في تحمل هذه الديون.

١٠. صدر العراق في سنة ٢٠١٧ ١,٢ مليار برميل، بواقع ٣,٣ مليون برميل يومياً على وفق شركة تسويق النفط الحكومية (SOMO)، بينما صدرت حكومة إقليم كردستان ٠,٥٥ مليون برميل حتى شهر تشرين الأول وبمجموع كلي بلغ ٣,٨ مليون برميل يومياً في العراق.

<http://somoil.gov.iq/index.php/2015-11-14-05-40-7/46-2017-02-23-07-48-01>
http://auis.edu.krd/iris/sites/default/files/Statehood in KRI through an Economic Lens_FINAL_March2018_0.pdf Page 9

١١. أظهرت بيانات لوزارة المالية العراقية لعام ٢٠١٧ فائضاً قدره ١,٦ مليار دولار في حين أشارت تقديرات تابعة لصندوق النقد الدولي حول عجز قدره ٩,٨ مليار دولار كان سيتم تمويله من الديون؛ لذلك سيكون الدين أقل بمقدار ٩,٨ مليار دولار. إن تحصيلات الناتج المحلي الإجمالي المحدث التي تبلغ ١٩٧,٧ مليار دولار و ٢٧٢,٢ مليار دولار صدرت من قبل آفاق الاقتصاد العالمي التابع لصندوق النقد الدولي في نيسان عام ٢٠١٨.

إن المقال الأخير للكاتب يناقش هذا الموضوع بشكل تفصيلي:

<http://marshtomountain.com/forget-the-donations-stupid-new-dynamics-in-funding-the-reconstruction-of-iraq/>

وضع الديون في أواخر عام ٢٠١٧

وكما أظهر الجدول رقم (١)، فإن التقديرات الحالية للديون تبلغ ١٢٢,٩ مليار دولار، وهي عبارة عن ديون خارجية تبلغ ٧٣,٧ مليار دولار، وديون محلية بقيمة ٤٩,٢ مليار دولار. ومن المتوقع أن ترتفع هذه القيم إلى ١٣٣,٤ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٢ التي تضم ٧١,٤ مليار دولار كديون خارجية و ٦٢ مليار دولار ديون محلية.

- الديون الخارجية

تتألف التقديرات للديون الخارجية البالغة ٧٣,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٧ من أربعة مجاميع أساسية، وتبلغ قيمة المجموعة الأولى ٤١ مليار دولار جُمعت من الدائنين غير المنتمين إلى نادي باريس وكانت معظم هذه الأموال على شكل قروض اتخذها نظام ما قبل عام ٢٠٠٣ خلال الحرب العراقية-الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، حيث قدمت دول مجلس التعاون الخليجي الدعم للعراق، وهي ما تزال معلقة وشبه مجمدة منذ عام ٢٠٠٣ إذ لم يدفع العراق تلك المبالغ ولم يطالب الدائنون بالسداد، ويفترض صندوق النقد الدولي أن تُستقطع هذه الأموال بنسبة ٩٠٪ على غرار ديون نادي باريس.

أما المجموعة الثانية من الديون فهي بقيمة ٦ مليارات دولار قادمة من نادي باريس، وهي ديون معاد هيكلتها، إذ كانت تبلغ ٤٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ بيد أنه أُعيد هيكلتها واستقطاعها بنسبة ٩٠٪. وتحمل هذه الديون معدل فائدة فعالاً بلغ ٣,٢٪ يتم دفعه على مدار ٢٨ عاماً.

وتتمثل المجموعة الثالثة من الديون في سندات اليورو بقيمة ٤,٧ مليار دولار، ومن ضمنها ٣,٧ مليار دولار وهي الديون الخارجية الوحيدة لدى العراق القائمة على أساس تجاري بحت. وتتكون من ٣ سندات أُصدر السند الأول بقيمة ٢,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ بنسبة فائدة تبلغ ٥,٨٪ على أن يكون الموعد النهائي للتسديد في عام ٢٠٢٨، أما السند الثاني فهو بقيمة ١ مليار دولار أُصدر في عام ٢٠١٧ وبمعدل فائدة بلغ ٢,١٪ مدعوماً من قبل الحكومة الأميركية على أن يكون الموعد النهائي للتسليم في سنة ٢٠٢٢ والسند الأخير بقيمة ١,٠ مليار دولار الذي أُصدر عام ٢٠١٧ فمن المقرر أن يكون الموعد النهائي للتسديد سنة ٢٠٢٣ وبمعدل فائدة ٦,٥٪.

وتكونت المجموعة الرابعة من ديون تقدر بنحو ٢٢ مليار دولار في شكل قروض معظمها من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدائنين الثنائيين عام ٢٠١٤. وقد وقر معظم هذه الأموال على شكل مساعدات ودعم لتمويل العجز في الموازنة؛ وبالتالي فهي عند معدلات فائدة سخية وعند شروط سداد سهلة. وهناك جزء من هذا المبلغ بقيمة ٣ مليارات دولار عبارة عن متأخرات للنظرء التجاريين بما في ذلك تلك الخاصة بشركات النفط الدولية (IOC) أو للدائنين التجاريين.

ولأغراض عملية فمن الممكن جداً إلاّ يُسَدّد معظم المبلغ الذي قدره ٤١ مليار دولار للدائنين غير الأعضاء في نادي باريس حيث يفترض صندوق النقد الدولي بإعادة هيكله هذا المبلغ واستقطاع ٩٠٪ منه أو يُلغى كلياً كجزء من عملية بناء علاقات أكثر تماسكاً مع دول مجلس التعاون الخليجي اعتماداً على طبيعة العلاقات المستقبلية. وكان هذا الموضوع محور النقاش على مدى عدة سنوات، حيث تنازلت الإمارات عن ديونها البالغة ٧ مليارات دولار في عام ٢٠٠٨ لكنّ الدول الأخرى احتفظت بالمتبقي من الديون بسبب العلاقات المضطربة بين العراق خلال المدة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٤.

وأشار صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٧ إلى أن الديون الخارجية المتبقية - باستثناء هذا الدين البالغ ٤١ مليار دولار - تتمتع بشروط تساهلية للغاية، إذ إن ما يزيد عن ٧٠٪ من هذه الديون كانت على شكل قروض رسمية وبمعدل فائدة بلغ ٣٪ في عام ٢٠١٧، في حين بلغ متوسط الفترة الزمنية لتأريخ الاستحقاق أو المدة التي يستحق فيها السداد الكامل هي ثمانية أعوام ونصف العام وأن الاستحقاق الفعلي هو ٣٠ عاماً. وبالفعل، كانت آخر البيانات المتاحة طوال سنة كاملة هي بيانات سنة ٢٠١٦ التي أظهرت ما يأتي: بلغت الديون الميسرة هذه (باستثناء ٤١ مليار دولار و٤,٧ مليار دولار سندات اليورو) ٢٠,٦ مليار دولار، وبلغت مدفوعات الفائدة ٠,٥ مليار دولار؛ في حين بلغت قيمة سداد الديون ٠,٨ مليار دولار مقابل مجموع خدمة الديون البالغة ١,٣ مليار دولار؛ وهذا يعادل ٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٦ و ١,٢٪ من صادرات العراق؛ والنتيجة هي أن خدمة الديون منخفضة للغاية بالنسبة لحجم الناتج المحلي الإجمالي للعراق وأن مدة الدفع متساهمة للغاية^{١٢}.

١٢. التقرير القطري لصندوق النقد الدولي ٢٠١٧/٢٥١. وزارة المالية «نشرة الدين العام الفصلية ٢، ٢٠١٧»:

<http://www.mof.gov.iq/obs/ar/Documents/2.pdf> نشرة الدين العام الفصلية 2

وزارة المالية "استراتيجية إدارة الدين على المدى المتوسط (وزارة المالية ٢٠١٦)" عبر: <https://goo.gl/Ty6Kih>

- الديون المحلية

تتألف الديون المحلية في معظمها والبالغة ٤٩,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٧ من سندات الخزينة التي تُشتري -في الغالب- من قبل مصرف الرافدين، ومصرف الرشيد، والمصرف العراقي للتجارة (TBI)، وأصبح البنك المركزي العراقي (CBI)^{١٣} هو المشتري الأخير للديون الحكومية ابتداءً من عام ٢٠١٤، حيث اشترى فعلياً جميع سندات الخزينة المصدرة منذ ذلك الحين. وأشارت وزارة المالية^{١٤} إلى أن معدل الفائدة الفعلي على الدين المحلي في عام ٢٠١٦ بلغ ٢,٦٪. في حين أن معظم سندات الخزينة هذه ذات مدى قصير، وتخضع لزيادة في الأسعار، إذ إن معظمها تُرحل مباشرة بالاتفاق مع وزارة المالية. وإن ما يقارب ١٠,٦ مليار دولار من الدين المحلي في نهاية عام ٢٠١٦ هي للحكومة مع مصرف الرافدين والرشيد والمصرف العراقي للتجارة، والتي منها ٢,٥ مليار دولار هي ديون وزارة الكهرباء و ٨,١ مليار دولار هي ديون للمؤسسات الحكومية المضمونة من الحكومة وأخيراً، لم تُسدّد حوالي ٦,٣ مليار دولار من هذا المبلغ للدائنين المحليين^{١٥} في نهاية عام ٢٠١٦ الذين لا تنطوي عليهم الفوائد.

وتجدر الإشارة إلى أن الديون الحكومية المحلية تتولاها في الغالب الهيئات المملوكة للحكومة كمصرف الرافدين، ومصرف الرشيد، والمصرف العراقي للتجارة، والبنك المركزي العراقي، وعلى الرغم من أنهم مستقلون عن الحكومة فإنهم يضعون شروطاً أقل صعوبة عن تلك التي يقدمها أي مؤسسة خارجية.

آفاق نمو الديون لعام ٢٠٢٢

تستند الزيادة المتوقعة في الديون -من ١٢٢,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٧ إلى ١٣٣,٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٢- إلى توقعات تشير إلى أن عجز الموازنة سيستمر حتى عام ٢٠٢٠، ويتحول إلى فائض ضئيل في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، والتي بدورها تستند على افتراضات لأسعار النفط العراقية التي كانت تقدر بمبلغ ٤٥,٣ دولار للبرميل في عام ٢٠١٧، لتصل إلى ٤٧,١ دولار للبرميل في عام ٢٠٢٢. أما ما يخص الصادرات فقد كانت تقدر بمبلغ ٣,٨ مليون برميل يومياً إلا أنها من المتوقع أن تزداد لتصل إلى ٤,١ مليون برميل في اليوم.

١٣. يتم شراء سندات الخزينة من قبل بنوك الدولة كمصرف الرافدين، ومصرف الرشيد، والمصرف العراقي للتجارة (TBI) ثم تُباع بسعر مخفض للبنك المركزي العراقي. إذ يطلق عليه بالعمليات النقدية غير المباشرة من قبل البنك المركزي العراقي لتمويل عجز الموازنة ويعد هذا أحد الأسباب الرئيسة وراء انخفاض الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي.

١٤. استراتيجية إدارة الدين على المدى المتوسط (وزارة المالية ٢٠١٦) عبر: <https://goo.gl/Ty6Kih>

١٥. التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم ٢٥١/١٧، صفحة: ١٧-١٨.

ومع هذا، فإن ديناميكيات أسعار النفط المتغيرة تعني أن هذه الافتراضات متحفظة للغاية بالنظر إلى الآفاق الحالية للاقتصاد العالمي، وعلى هذا النحو، فإن استخدام افتراضات أسعار النفط الأقل تحفظاً كما هو موضح في الجدول رقم (٣) يعطي نظرة مختلفة تماماً للإيرادات والعجز ومعدلات الديون في المستقبل.

الجدول ٣: الموازنة في المدة من عام ٢٠١٧-٢٠٢٢ على أساس افتراضات مختلفة

السنة	٢٠١٧ت	٢٠١٨ت	٢٠١٩ت	٢٠٢٠ت	٢٠٢١ت	٢٠٢٢ت
الافتراضات الأصلية (آب ٢٠١٧)						
الإيرادات الحكومية (مليار دولار)	٦٩٤٢	٧٣٤٩	٧٥٤٦	٧٧٤٦	٨٠٤٧	٨٤٤٥
النفقات الحكومية (مليار دولار)	٧٩٤٠	٨٣٤٤	٧٩٤٠	٧٨٤٧	٧٩٤٣	٧٩٤٧
الميزانية (مليار دولار)	-٩٤٨	-٩٤٥	-٣٤٤	-١٤١	١٤٤	٤٤٩
الصادرات (مليون برميل يومياً)	٣٤٨	٣٤٩	٣٤٩	٤٤٠	٤٤٠	٤٤١
أسعار النفط العراقي (دولار لكل برميل)	٤٥٤٣	٤٥٤٤	٤٤٤٩	٤٥٤٢	٤٥٤٩	٤٧٤١
الافتراضات المستكملة (حزيران ٢٠١٨)						
الإيرادات الحكومية (مليار دولار)	٦٥٤٣	١٠٣٤٦	٩٨٤٠	٩٦٤٨	٩٤٤٤	٩٥٤٦
النفقات الحكومية (مليار دولار)	٦٣٤٩	٨٦٤٣	٨٨٤٧	٨٩٤٨	٨٨٤٩	٨٨٤٦
الميزانية (مليار دولار)	١٤٥	١٧٤٣	٩٤٣	٦٤٩	٥٤٥	٧٤٠
الصادرات (مليون برميل يومياً)	٣٤٨	٣٤٩	٣٤٩	٤٤٠	٤٤٠	٤٤١
أسعار النفط العراقي (دولار لكل برميل)	٤٩٤٢	٦٣٤٥	٥٩٤٠	٥٦٤٠	٥٤٤٠	٥٣٤٠

المصادر والافتراضات في الهامش^{١٦}

١٦. الافتراضات:

- إن الأرقام المحدثة لعام ٢٠١٧ هي من وزارة المالية التي أظهرت الإيرادات والنفقات لعام ٢٠١٧ باستثناء تلك الخاصة بحكومة إقليم كردستان. ومع ذلك، فإن تقديرات وزارة المالية وصندوق النقد الدولي والموازنة المقررة تشمل الأرقام المخصصة لحكومة إقليم كردستان.
- استخدم متوسط أسعار النفط العراقي في عام ٢٠١٧ التي كانت تبلغ ٤٩٤٢ دولار، فضلاً عن تقديرات الأسعار في المدة من كانون الثاني إلى حزيران من عام ٢٠١٩ البالغة ٦٣٤٥ دولار كتقديرات طوال سنة ٢٠١٨. وهناك افتراضات تشير إلى انخفاض في أسعار النفط تدريجياً في المدة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٢؛ وبالمحصلة فإن عائدات النفط

يمكن للافتراضات الجديدة أن تغيّر من شكل العجز المتوقع في المدة من عام ٢٠١٧ - ٢٠٢٢ بنحو كبير من حيث إن الحكومة ستدير فوائض الموازنة طوال تلك المدة؛ والمغزى من ذلك هو أنه سيحول العجز التراكمي المتوقع البالغ ١٧,٦ مليار دولار إلى فائض تراكمي قدره ٤٧,٤ مليار دولار.

وإذا افترضنا أن الحكومة ستستخدم الفائض المتراكم لتمويل عمليات إعادة الإعمار في البلاد بعد الحرب ضد داعش الإرهابي، إلا أن الديون الإجمالية يجب ألا تزداد عن المعدلات الحالية ما لم تتحمل الحكومة مزيداً من الديون لتمويل عمليات إعادة الإعمار.

وبالنظر إلى أن العراق هو جزء من اتفاقية الاستعداد الائتماني لعام ٢٠١٦ وبالتالي ضمانه الحصول على حوالي ٩,٨ مليار دولار في منتصف عام ٢٠١٧ لتمويل عجزه المتوقع في تلك السنة فإن ديونه بنهاية عام ٢٠١٧ ستكون ١١٣,١ مليار دولار بدلاً من ١٢٢,٩ مليار دولار المفترضة في وقت سابق. وبافتراض عدم حدوث زيادة في الديون من أجل تمويل عمليات إعادة الإعمار، فإن الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي ستكون ٥٧٪ لعام ٢٠١٧ إذ ستخفّض إلى ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٢٢.

وإذا أُعيدت هيكلية الديون الخارجية التي تبلغ ٤١ مليار دولار لغير الأعضاء في نادي باريس على غرار البنود نفسها المطبقة على الديون التابعة لنادي باريس أو إستقطاعها بنسبة ٩٠٪ فإن

تعتمد على هذه الافتراضات الخاصة بأسعار النفط وعلى تقديرات صادرات النفط الأصلية.

• يفترض أن تكون الإيرادات غير النفطية بنسبة ١٣٪ من إجمالي الإيرادات لعام ٢٠١٨، إذ من المتوقع أن ترتفع إلى ١٧٪ بحلول عام ٢٠٢٢ تماشياً مع اتفاقية الاستعداد الائتماني لعام ٢٠١٦. وما يدعم هذا الافتراض هو أن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من المفترض -حسب التوقعات الاقتصادية الإقليمية لصندوق النقد الدولي- أن يرتفع في أيار إلى ٤,٤٪ + / ٥٪ في المدة من عام ٢٠١٨-٢٠١٩ وهو أعلى من ٢,٤٪ / ٣,٧٪ وهذه الزيادة سببها مشاريع الاستثمار وإعمار المناطق المحررة.

• تعكس النفقات المحدثة -على أساس تقديرات صندوق النقد الدولي المحدثة- التوقعات بأن الحكومة ستخفّف من الترشيد بالإفناق. ومع ذلك، قد تتوازن ولن تنفق كل ما تحتاجه على الإعمار.

المصادر: التقرير القطري للعراق التابع لصندوق النقد الدولي رقم ٢٥١/١٧، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي (WEO) في نيسان عام ٢٠١٨، والملحق الإحصائي لتوقعات الاقتصاد الإقليمي لصندوق النقد الدولي (REO)، ووزارة المالية العراقية (MoF).

١٧. يشير صندوق النقد الدولي (التقرير القطري رقم ٢٥١/١٧ ص: ٢٨) إلى "أن البرنامج ممول بالكامل خلال الأشهر الاثني عشر القادمة، ولكن هنالك ثغرة في التمويل تبلغ ٧,١ مليار دولار في أواخر عام ٢٠١٨ وعام ٢٠١٩. وقد اتصلت السلطات بجهة مانحة واحدة لسد هذه الفجوة التمويلية التي ستمتد حتى أواخر عام ٢٠١٩؛ ويعني هذا أن العراق قد حقق التمويل الكامل لعجزه عام ٢٠١٧ البالغ ٩,٨ مليار دولار. وبالنظر إلى أن الموازنة الفعلية قد حققت فائضاً، فإن العراق اقتصر ٩,٨ مليار دولار لتمويل عجز لم يتحقق؛ وبالتالي؛ من المحتمل ألا يُرسم التمويل الذي من شأنه أن يخفف من الدين الكامل.

إجمالي الديون ستكون ٧٦,٢ مليار دولار لنسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي التي تبلغ ٢٨٪ لعام ٢٠٢٢.

وإذا تم التسليم بأن هذه هي افتراضات ميسرة ولا تُستخدم أو تُفترض من قبل صندوق النقد الدولي أو هيئات دولية أخرى. هدفها العمل على إظهار التغييرات الإيجابية في الافتراضات استناداً إلى البيئة المتغيرة الحالية؛ فبالتالي يمكن أن يكون لها آثار إيجابية كبيرة على عبء الديون العراقية. وإن الآثار المترتبة تتجاوز النقاشات الدائرة حول قدرة العراق على الاقتراض لتمويل حملاته لإعادة الإعمار^{١٨}.

١٨. تُبحث من قبل الكاتب في تقريره الأخير عبر:

<http://marshtomountain.com/forget-the-donations-stupid-new-dynamics-in-funding-the-reconstruction-of-iraq/>

منشأ الديون العراقية^{١٩}

حولت الحرب العراقية-الإيرانية^{٢٠} العراق من دولة دائنة لديها أكثر من ٣٥ مليار دولار من الاحتياطيات الأجنبية إلى دولة مدينة عليها ديون تصل إلى ٨٠ مليار دولار.

اتبع العراق سياسة صعبة خلال الحرب العراقية-الإيرانية في الوقت الذي حافظ فيه على الإنفاق في القطاع العام والشروع في التنمية الاقتصادية الوطنية، وقد مَوَّل ذلك من خلال احتياطيات البلاد الأجنبية ومساعدة مالية من قبل دول مجلس التعاون الخليجي تقدر بنحو ٥ مليارات دولار. وتسبب تدمير محطات التصدير الى انخفاض صادرات النفط بنسبة ٦٠٪ في عام ١٩٨١، وأدى الانخفاض اللاحق في صادرات النفط عام ١٩٨٢ الذي رافقه إغلاق خط أنابيب النفط السوري إلى استنزاف احتياطيات العراق الأجنبية. وعلى إثره تدخلت دول مجلس التعاون الخليجي عبر تقديم الدعم المالي ودعم المبيعات النفطية لصالح العراق؛ وأدى ذلك في نهاية المطاف إلى مطالبة دول مجلس التعاون الخليجي بالديون التي بلغت ٤٩ مليار دولار، في حين ادعى العراق أن هذه الأموال قد قَدِّمت كمساعدات أكثر من كونها قروضاً لمساعدته في حربه مع إيران. ومما يعقد الأمور أن معظم هذا المبلغ لم يكن على الصيغة التعاقدية كما كان في شكل عمليات تحويل، ولم يحتفظ الأطراف بكل الاتفاقيات الرسمية أو حتى بسجلات مكتوبة للمبالغ المالية.

ومع انهيار أسعار النفط في منتصف الثمانينيات، لم تعد دول مجلس التعاون الخليجي قادرةً على مواصلة دعمها؛ مما جعل العراق يطلب الدعم من دائنين دوليين سياديين مثل الدول الغربية، والاتحاد السوفيتي، ودول الكتلة الشرقية السابقة، وجهات دائنة دولية خاصة مثل البنوك. وقد أخذت هذه الديون شكل قروض حكومية وضمانات ائتمانية للتصدير وقروضاً مصرفية. وتوزعت هذه الديون بين نادي باريس على شكل قروض بلغت ٤٠ مليار دولار (بما في ذلك نسبة من الفوائد بلغت في الأصل ٢١ مليار دولار التي كانت في عام ٢٠٠٣)، وغيرها من الديون من قبل الدول غير الأعضاء في نادي باريس حيث بلغت ١٦ مليار دولار (متضمنةً نسبة من الفوائد في عام ٢٠٠٣) وأخيراً، الديون القادمة من بنوك القطاع التجاري/الخاص كحصة من القروض بقيمة ١٥ مليار دولار (متضمنةً نسبة من الفوائد في عام ٢٠٠٣).

١٩. للمصادر راجع ملحق رقم ١ في نهاية التقرير.

٢٠. للمزيد راجع ملحق ٢ في نهاية البحث.

لقد بدء العراق بتحمل الديون بطريقة غير مباشرة في شكل متأخرات للأطراف المناظرة في التجارة الدولية ومورديه للسلع والخدمات الأجنبية لأنه لم يعد قادراً على دفع تكاليف احتياجاته في الوقت المناسب، وأصبحت هذه الديون هي حصة الدائنين التجار من ديون القطاع التجاري/ الخاص البالغة ١٥ مليار دولار (متضمنة نسبة من الفوائد في عام ٢٠٠٣).

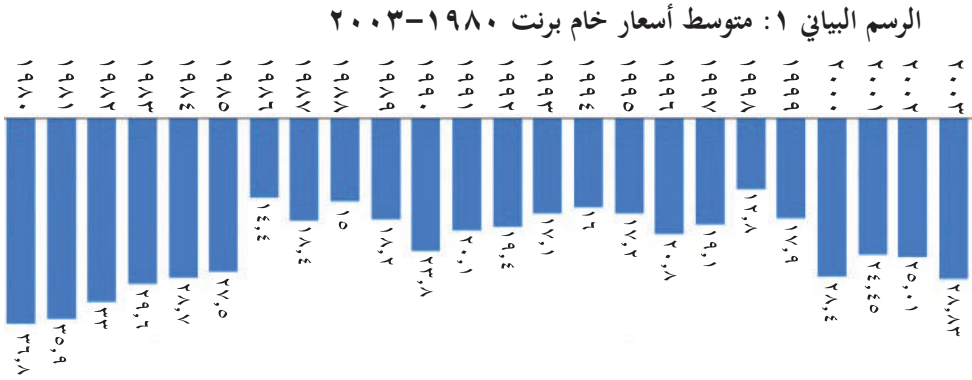
هنالك عدد من الأرقام المختلفة الخاصة بالديون العراقية مع نهاية الحرب العراقية-الإيرانية التي يمكن تقديرها بحوالي ٨٠ مليار دولار^{٢١}. وأفاد العراق عبر رسالة وجهها إلى الأمين العام للأمم المتحدة بأن إجمالي ديونه والتزاماته الخارجية بلغت ٤٢ مليار دولار بنهاية عام ١٩٩٠. ولم يشمل المبلغ الأخير ديونه لدول مجلس التعاون الخليجي بالنظر إلى أن العراق لا يعدها قروضاً وإنما مُنح؛ وبالتالي نستنتج منطقياً إلى أن ديون العراق بلغت ٨٠ مليار دولار مع نهاية الحرب في عام ١٩٨٨.

أدى غزو الكويت في عام ١٩٩٠ ونظام العقوبات اللاحق على مدى السنوات ال ١٤ المقبلة إلى وضع مجموعة جديدة من الالتزامات في شكل تعويضات للحرب وتراكم الفائدة المتأخرة الكبيرة على الديون المتراكمة التي لم يكن العراق دفعها^{٢٢}؛ وبسبب العقوبات لم يكن بمقدور البلاد تحمل أي دين خارجي آخر.

وتعدُّ التكاليف التي تحملتها دول مجلس التعاون الخليجي هي الكلفة غير المباشرة التي أدت دوراً مهماً بعد عام ٢٠٠٣ في مناقشات إعفاء ديون العراق من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن الديون التي تكبدها البلاد في أثناء الحرب العراقية-الإيرانية. وكان أولها تبرعات من المملكة العربية السعودية بقيمة ١٦,٨ مليار دولار و١٦ مليار دولار من الكويت إلى الولايات المتحدة كنفقات بسبب حرب الخليج، في حين كانت الثانية تبرعات بقيمة ٩,٥ مليار دولار من المملكة العربية السعودية والكويت كجزء من التزامات الولايات المتحدة البالغة ١٤,٣ مليار دولار كمساعدات مالية للدول الأكثر تضرراً اقتصادياً في الشرق الأوسط؛ ومن شأن الوفاء الكامل بهذه التعهدات أن يضيف ٤٢,٣ مليار دولار إلى إجمالي الديون لمجلس التعاون الخليجي البالغة ٤٩ مليار دولار فضلاً عن تحمل كل من السعودية والكويت للجزء الأكبر من هذه التعهدات.

٢١. للمزيد راجع نهاية البحث ملحق رقم ٢.

٢٢. للمزيد راجع نهاية البحث ملحق رقم ٢.



المصدر: Statista-The Statistics Portal²³

لقد بلغت ديون العراق بحلول عام ٢٠٠٣ ١٢٠ مليار دولار^{٢٤} توزعت على ثلاث مجموعات أساسية: الأولى تقدر بـ ٤٠ مليار دولار للدائنين من نادي باريس إذ توزعت ٢١ مليار دولار على شكل ديون أصلية و ١٩ مليار دولار كفوائد مستحقة. تم تخفيضها على ٣ مراحل بنسبة ٩٠٪، وبلغت ٦ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٧.

أما المجموعة الثانية فتقدر بـ ٦٠ مليار دولار للدائنين غير الأعضاء في نادي باريس، وكان جزء من هذا المبلغ لدول مجلس التعاون الخليجي البالغ ٤٩ مليار دولار. وقد بُذلت جهود كبيرة من أجل إعادة التفاوض بشأن هذه الديون لجعلها على غرار ديون نادي باريس، إلا أن هنالك بعض الأمور التي أعاقت هذه الجهود شريطة تحقيق المصالحة الوطنية في العراق، والعلاقة السيئة بين دول مجلس التعاون الخليجي والحكومات العراقية المتعاقبة، وربما عدم رغبة دول مجلس التعاون الخليجي في تقديم المساعدة للعراق في الوقت الذي كان فيه العراق يتقرب من إيران ويتعد عن دول مجلس التعاون الخليجي. في حين كان الجزء الآخر من الديون بقيمة ١٦ مليار دولار بما في ذلك الفوائد

23. <https://www.statista.com/statistics/262860/uk-brent-crude-oil-price-changes-since-1976/>

٢٤. تم تقريب الأرقام لتسهيلها وفهم المضمون.
٢٥. إن استعمال خفض ٩٠٪ من الديون في هذه المقالة هو تبسيط للواقع، إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية أعفت العراق من ١٠٠٪ من الدين الأمريكي المترتب على العراق، والذي يقدر بـ ٤ مليار دولار، بينما تخلى الآخريين عن ٨٠٪ من ديونهم خلال المفاوضات، وعبر ثلاث مراحل ٣٠٪، و ٣٠٪، و ٢٠٪، على أن تُدفع نسبة الـ ٢٠٪ المتبقية على شكل دفعات ولعدة سنوات، قد تصل إلى ٢٨ سنة، لذلك فإن صافي القيمة الحالية من القرض تقدر بـ ١,٢٥٪ من القيمة الأصلية لإجمالي القروض؛ مما يعني أن هنالك ٩٠٪ تخفيض (أو بتعبير أكثر دقة ٨٩,٧٥٪) من قيمة الديون الأصلية.

للصين وتركيا والدول الأوروبية الشيوعية السابقة. أما حالياً فقد بلغت الديون ٤١ مليار دولار بعد أن أسقطت الصين حقها من الديون البالغة ٨,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ فضلاً عن الإمارات التي أسقطت حقها من الديون البالغة ٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٨.

وتقدر قيمة الديون للمجموعة الثالثة بحدود ١٥ مليار دولار وهي للدائنين من القطاع التجاري/الخاص (الدائنون التجار والشركات والبنوك). ولقد أصبح معروفاً بفريق التنسيق لنادي لندن واتبع الأسلوب نفسه الذي يتبعه نادي باريس، وقد أُعيدت هيكلته جزء كبير من هذه الديون في عملية مبادلة الديون بالديون عن طريق إصدار سندات حكومية عراقية كسند بقيمة ٢,٧ مليار دولار صُدِّر في عام ٢٠٠٦ وهو مستحق حتى عام ٢٠٢٨ بمعدل فائدة ٥,٨٪^{٢٦}.

تعويضات الحرب

أُنشئت لجنة الأمم المتحدة للتعويضات (UNCC) في عام ١٩٩١ لتجهيز المطالب ودفع التعويض عند اللزوم عن الخسائر الناجمة عن غزو العراق واحتلاله للكويت في المدة من عام ١٩٩٠-١٩٩١)^{٢٧}.

وطالب ما يقارب ٢,٧ مليون طلب بتعويضات بقيمة ٣٥٠ مليار دولار^{٢٨}، لكن لم تُقبل جميع هذه المطالب، إذ قُبِل حوالي ١,٥ مليون مطلب أو ٥٦٪ من إجمالي المطالب، وهو ما يمثل تعويضاً بقيمة ٥٢ مليار دولار، أو ١٥٪ من المبالغ المطالب بها.

وقد بدأ العراق بدفع ديونه^{٢٩} إلى لجنة الأمم المتحدة للتعويضات بعد انطلاق برنامج النفط مقابل الغذاء، إذ سدد في عام ٢٠٠٣ حوالي ٢٤ مليار دولار، وفي عام ٢٠١٧ سدد ما مجموعه ٤٨ مليار دولار، ومن المتوقع أن يقوم العراق بسداد آخر جزء من ديونه البالغة ٤,٦ مليار دولار

٢٦. مُنح المساهمون الصغار من الدائنين تعويضاً نقدياً بنسبة ١٠,٢٤٪ عن قروضهم المستحقة بينما حصل الباقون على ١٠٪ من قيمة قروضهم (الأصل والفائدة) على شكل سندات.

٢٧. أكد مجلس الأمن في الفقرة ١٦ من قراره المرقم ٦٨٧ لعام (١٩٩١) على أن «... العراق -دون المساس بديونه والتزاماته الناشئة قبل ٢ آب ١٩٩٠ التي سيجري تناولها عن طريق الأليات العادية- مسؤول بمقتضى القانون الدولي عن أي خسارة مباشرة أو ضرر مباشر، بما في ذلك الضرر اللاحق بالبيئة واستنفاد الموارد الطبيعية، أو ضرر وقع على الحكومات الأجنبية أو رعاياها أو شركائها، نتيجة لغزوه واحتلاله غير المشروعين للكويت».

٢٨. <https://www.uncc.ch>

٢٩. وجه ٣٠٪ من عائدات بيع النفط العراقي في بداية عام ١٩٩١ من خلال لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، من أجل سداد هذه التعويضات، وخفضت إلى ٢٥٪ في عام ٢٠٠٠ ومن ثم إلى ٥٪ في عام ٢٠٠٣.

إلى لجنة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٩. وعلى الرغم من أن تلك التعويضات لم تندرج ضمن الحصيلة الإجمالية لديون العراق لكنّها تؤثر على التصنيف الائتماني للبلاد إذ تمثل التزامات جوهرية.

الخلاصة

مع الانتهاء من سداد التعويضات في عام ٢٠١٩ وأهتبار تنظيم داعش، سيكون العراق في وضع يسمح له بالاستفادة من نافذة الفرص التي تتيحها أسعار النفط المرتفعة لإعادة تحديد ملامح الديون. ومع الالتزام باتفاقية الاستعداد الائتماني التابعة لصندوق النقد الدولي، يمكن للبلاد الاستفادة من أسواق الدين للاقتراض؛ من أجل تمويل الاستثمارات الإنتاجية في بنيتها التحتية التي تمكن البلاد من إعادة الإعمار والازدهار.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه النسبة من الديون لا تكاد تقترب من المستوى الذي كان يخشاه المسؤولون خلال الحوار الوطني بشأن الديون، والأهم من ذلك لا يشكل الدين عبئاً على البلاد أو على أجيالها المستقبلية. ومع ذلك، ينبغي أن يركز الحوار الوطني العراقي على العبء الحقيقي الواقع على الأجيال القادمة من الطبيعة الاشتراكية الآخذة في التوسع التي لا يمكن تحملها.

وفي عملية تهدف إلى استنزاف ثروة البلاد من دون بناء بنيته الأساسية، تنفق معظم عائدات البلاد من النفط على رواتب العاملين وعلى الضمان الاجتماعي، في حين يذهب القليل منها على عمليات إعادة الإعمار وإنشاء الأصول المادية للبلاد؛ وهذا ما من شأنه أن يُنشئ استدامة اقتصادية ويدفع البلاد إلى التنوع في منأى عن النفط.

يؤدي الإفراط في الإنفاق على رواتب العاملين ونقص الإنفاق على البنية التحتية إلى اقتصاد يعتمد على واردات السلع والخدمات، ويعوق القطاع الخاص وسوق العمل الموجهة نحو العمالة في القطاع العام التي تستمر عواقبها في زيادة الاعتماد على النفط؛ مما يجعل البلاد عرضة للصدمات الخارجية مثل اهتزاز أسعار النفط.

وفي نهاية المطاف، سيُهيئ هذا النمط من سوء إدارة الانفاق الظروف الملائمة لأزمة مالية مستقبلية، حتى مع وجود سيناريو متفائل بزيادة إنتاج النفط، والاستمرار في رفع أسعار النفط، إلا أن عائدات الحكومة لن تتمكن من تلبية المتطلبات الواسعة لفئة الشباب من العراقيين في الوقت الذي تزداد فيه أعداد السكان.

إخلاء مسؤولية

إن كل ما جاء سابقاً من تعليقات وآراء وتحليلات هي وجهة نظر شخصية، وهي لأغراض معلوماتية وإعلامية للصالح العام فقط، ولا ينبغي أن تفسر على أنها مشورة استثمارية أو توصية أو طلب شراء أو بيع أو الاحتفاظ بأي أموال، أو اعتماد استراتيجيات استثمارية. ولا يقدم هذا النص أي نصائح قانونية أو ضريبية أو استثمارية. وإن المعلومات المقدمة في هذه المادة هي من مصادر يُعتقد أنها موثوقة ولكن لا يوجد أي ضمان على صحتها وقد أُصدرت بتاريخ نشر محدد إلا إنه من الممكن أن تكون قد تغيرت من دون إشعار وليس المقصود منها إعطاء تحليل كامل لكل الحقائق الجوهرية فيما يخص العراق أو المنطقة أو السوق أو الاستثمار.

ملحق ١: المصادر لجزء مصدر ديون العراق

*١٩. إن الكثير من المصادر التي أُشير إليها هنا بشأن ديون العراق أُجريت في فترات زمنية مختلفة، إذ أُشير إلى الديون في المدة التي نُشرت فيه. وتألّفت هذه التحصيلات المنشورة على الديون الأصلية والفوائد المتراكمة. إلا أن هذه الأرقام سوف تتغير في تواريخ لاحقة إثر تراكم الفائدة أو خدمة الديون. وإن العديد من المصادر قد استخدمت نسباً متقاربة للديون في ذلك الوقت للأسباب نفسها.

ومما يعقد الأمور أن الديون الخارجية للعراق تندرج ضمن عدد من الفئات المتداخلة تبعاً لنوع الجهة المقرضة، أي على سبيل المثال: بلد شيوعي سابق أو بلد غربي. وهناك فئات أخرى تندرج ضمن نوع القرض وشروط القرض وما إلى ذلك. وقد تم التعامل مع بعض الديون التجارية الخاصة على أنها ديون للدولة ولاسيما عند تطبيقها على الدول الشيوعية السابقة. فضلاً عن أن الحكومة العراقية لم تنشر في ذلك الوقت أرقام الديون الرسمية.

واستُخدمت المصادر في أدناه لإضافة المعلومات في هذا القسم:

https://digitallibrary.un.org/record/114667/files/S_22661-EN.pdf

<https://www.nytimes.com/1991/02/11/world/war-in-the-gulf-financing-us-has-received-50-billion-in-pledges-for-war.html>

<https://www.upi.com/Archives/1991/02/04/Whatever-outcome-of-war-Iraq-in-deep-financial-trouble/4240580333159/>

<https://www.ft.com/content/b94bccb4-14e7-11db-b391-0000779e2340>

<https://fas.org/sgp/crs/mideast/RS21765.pdf>

<https://www.economist.com/node/3429194>

<http://www.mafhoum.com/press5/142E17.htm>

<https://www.euromoney.com/article/b1320r9njx37n2/seeking-forgiveness-of-saddam-era-debt>

http://www.arts.uwaterloo.ca/~bmomani/Documents/WLU-IraqiDebt-Negotiations_000.pdf

<https://scholarship.law.berkeley.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1091&context=facpubs>

تتضمن التقارير القطرية لصندوق النقد الدولي الآتي:

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2004/cr04325.pdf>

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2005/cr05294.pdf>

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2006/cr0615.pdf>

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2016/cr16379.pdf>

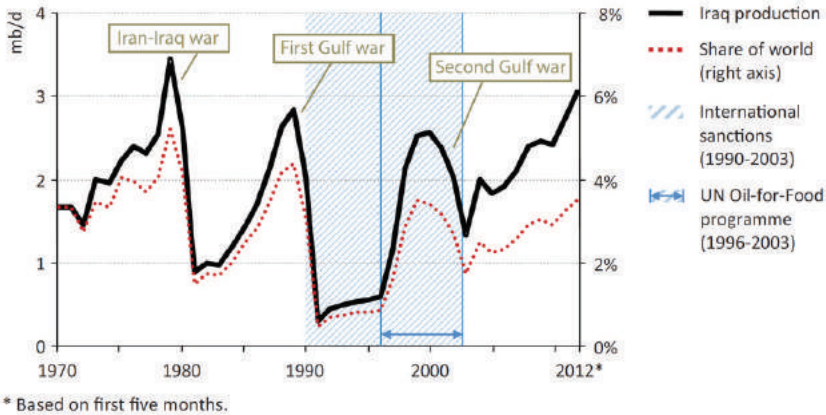
<http://www.imf.org/~media/Files/Publications/CR/2017/cr17251.ashx>

ملحق ٢: تكاليف الصراع الشاملة للعراق

ناقش قسم منشأ الديون العراقية كيف أن الحرب العراقية الإيرانية وغزو الكويت والعقوبات التي دامت ١٤ سنة أدت إلى تراكم الديون بشكل كبير. ومع ذلك، فإن ما لم يناقشه هو تكلفة الديون غير المباشرة الأكبر بكثير التي تحملتها البلاد، والتي لا يشكل فقدان الإيرادات النفطية إلا أحد مكوناتها.

كما ناقش قسم منشأ الديون العراقية، ان الحرب العراقية الإيرانية حولت العراق من دولة دائنة تملك احتياطات أجنبية تزيد عن ٣٥ مليار دولار إلى دولة مدين تبلغ ديونها حوالي ٨٠ مليار دولار بنهاية الحرب. ومع ذلك، كان التحول أكثر أهمية من ذلك بكثير. كان الاقتصاد بالسبعينات مزدهراً من وراء زيادة إنتاج النفط، ومعها أسعار النفط المرتفعة في أعقاب الحظر النفطي العربي في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣.

الرسم البياني (أ): إنتاج النفط العراقي ١٩٧٠-٢٠١٢



المصدر:

https://www.iea.org/publications/freepublications/publication/WEO_2012_Iraq_Energy_OutlookFINAL.pdf

في السنوات التي سبقت الحرب مباشرة، كانت الحكومة تدير فوائض ميزانية سنوية تصل إلى ١٠ مليارات دولار أو حوالي ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تم استثمار هذه الأموال في البنية التحتية للبلاد وأدت إلى صعود احتياطييات العراق الأجنبية الضخمة آنذاك. كان الأثر المباشر للحرب هو فقدان الدخل من تدمير البنية التحتية الإنتاجية، وعلى وجه الخصوص، خسارة عائدات النفط من الأضرار التي لحقت مرافق تصدير النفط. وتفاقم ذلك من خلال عكس فائض الميزانية إلى عجز، حيث تضخمت الخسائر الناجمة عن الخسائر المرتبطة بما بعدم تحول هذه الفوائض إلى استثمارات في البنية التحتية للبلاد.

الذي لم يؤخذ بعين الاعتبار هو الآثار الضارة ذات المدى الطويل الناتجة عن تحويل الطاقة الإنتاجية في الصناعة والزراعة إلى المجهود الحربي؛ وبالتالي زيادة اعتماد البلاد على الواردات الأجنبية. أخيراً وليس آخراً الأضرار التي لحقت برأس المال البشري من خسائر في الأرواح، التي أدت إلى فقدان القدرة الإنتاجية البشرية.

ولتقدير جزء من هذه التكاليف غير المعلنة، يجب مراعاة التقديرات التالية من مصادر مختلفة حول تكاليف هذه الحرب:

قدّرت دراسة أعدها المعهد الياباني لاقتصاديات الشرق الأوسط في عام ١٩٨٧ إجمالي خسائر الحرب العراقية منذ عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٥ بقيمة ٢٢٦ مليار دولار. وتألّفت هذه الخسائر من (١) ١٢٠,٨ مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي خسرها العراق في قطاع النفط، (٢) خسارة تقدر بـ ٦٤ مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي في القطاع غير النفطي، (٣) ٣٣ مليار دولار خسرتها البلاد في العتاد المدمر، (٤) خسارة بقيمة ٨,٢ مليار دولار نتيجة الأضرار التي لحقت بالاستثمارات الرأسمالية الثابتة في القطاعات غير النفطية. يندرج الدخل المفقود من النفط البالغ ٦٥ مليار دولار ضمن إجمالي خسائر الناتج المحلي النفطي، في حين أن الفرصة الضائعة في الاستثمارات الرأسمالية الثابتة غير المتحققة كانت تقدر بـ ٤٣,٤ مليار دولار. المصدر:

<http://www.dtic.mil/dtic/tr/fulltext/u2/a224269.pdf> page 123

تقرير بعام ٢٠٠٢ قدر التكلفة الإجمالية التي تحملها العراق طوال مدة الحرب العراقية-الإيرانية التي دامت ثماني سنوات ٤٥٠ مليار دولار، وهو ما يعادل حوالي ١٠ أضعاف الناتج المحلي الإجمالي قبل بدء الحرب عام ١٩٨٠.

<http://www.nber.org/papers/w9361.pdf>

انظر الصفحة الرابعة. ولمعرفة الدراسة الرئيسية

(The Economic Consequences of the Gulf War ١st Edition, by Kamran Mofid)

التي تناولت العواقب الاقتصادية للحرب تصفح الرابط الآتي:

https://www.amazon.com/Economic-Consequences-Gulf-War-ebook/dp/B000Q35WTK/ref=sr_1_fkmr0_1?s=digital-text&ie=UTF8&qid=1528542102&sr=1-1-fkmr0&keywords=Kamran+Mofid,+The+Economic+Consequences+of+the+Gulf+War,+Routledge,+London,+1990

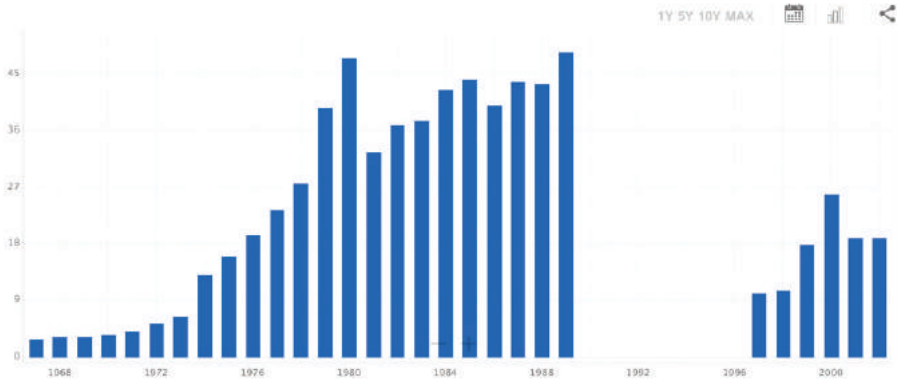
إضافة إلى مبالغ هذه الدراسات يجب أن يضاف الضرر الذي يلحق برأس المال البشري للبلاد، وقدرته على العمل، فضلاً عن خسارة ٣٥ مليار دولار في الاحتياطات الأجنبية والافتراض بحوالي ٨٠ مليار دولار من الديون.

ومع ذلك، فإن تكاليف غزو الكويت وما تبعها من ١٤ سنة من العقوبات ضد الاقتصاد العراقي أكبر من تكاليف الحرب العراقية الإيرانية بأضعاف مضاعفة لأنها تضيف التكاليف الناتجة عن التدمير الكبير برأس المال البشري والبيئة التحتية للبلاد فضلاً عن تدهور جميع جوانب الاقتصاد بسبب عزلة البلد عن العالم الخارجي.

تقرير بعام ٢٠٠٢ قدر تكلفة الحرب وما خلفه الحصار إلى ما يأتي: دُمرت ٢٣٠ مليار دولار من البنية التحتية خلال الحرب وبلغ متوسط الإنتاج النفطي في ظل الحصار للمدة من عام ١٩٩١-٢٠٠٢، ١,٤ مليون برميل يومياً على عكس ما كان تماماً في عام ١٩٨٩ إذ بلغ الإنتاج النفطي ٢,٨٥ مليار دولار يومياً؛ وبالتالي فإن دخل الصادرات المفقود بلغ حوالي ١٥٠ مليار دولار، وهو ما يزيد عن ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي استناداً إلى آخر حصيلة متوافرة للناتج المحلي الإجمالي البالغة ٤٨,٤ مليار دولار لعام ١٩٨٩ (لا توجد هنالك حصيلة مبالغ متوافرة للناتج المحلي الإجمالي بين المدة من عام ١٩٩٠-١٩٩٦). ومرة أخرى، لا تشمل هذه المشاكل الأضرار التي لحقت برأس المال البشري للبلاد، وقدرته على الإنتاج، وكذلك زيادة الدين إلى نحو ١٢٠ مليار دولار من تراكم الفائدة على دين الحرب العراقية الإيرانية البالغ ٨٠ مليار دولار، وأيضاً تعويضات الحرب البالغة ٥٢ مليار دولار.

يمكن رؤية نمو الناتج المحلي الإجمالي للعراق في السبعينيات وما تبعه من تراجع نتيجة للنزاع من الرسم البياني أدناه

الرسم البياني (ب): الناتج المحلي الإجمالي للعراق ١٩٦٧-٢٠٠٢



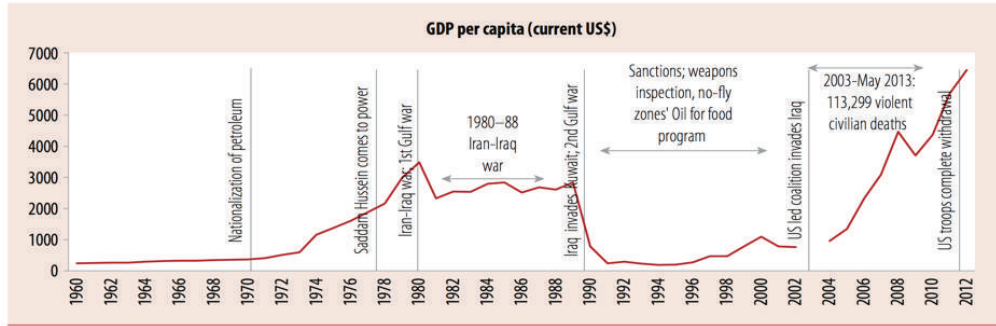
المصدر : <https://ieconomics.com/iraq-gdp>

ومع ذلك، يمكن تقدير نفس الآثار المذكورة عن مستوى المعيشة باستخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد كتقدير عن مستوى المعيشة للفرد العراقي من ١٩٦٠-٢٠١٢ كما في الرسم البياني أدناه.

وكما يتضح، فإن الارتفاع السريع في مستويات المعيشة في السبعينيات توقف ببداية الحرب العراقية الإيرانية. أدى الإنفاق الاجتماعي المستمر والتنمية الوطنية اثناء الحرب من تخفيف الانخفاض في مستويات المعيشة إلى حد ما، لكنه ساهم في النهاية في ارتفاع الديون للبلد بنهاية الحرب. كان لغزو الكويت والعقوبات اللاحقة تأثير مدمر على مستويات المعيشة التي محى على مدى ٢٠ سنة من التقدم.

الرسم البياني (ج): الناتج المحلي الإجمالي للعراق للفرد الواحد ١٩٦٠-٢٠١٢

FIGURE 2: GDP Per Capita (current US\$), 1960–2012, and Timeline



Source: World Development Indicators (2012); estimates for 1990–1996 from CSO, Iraq.

٢٠١٢. المصدر: تقديرات البنك الدولي المأخوذة من مكتب الإحصاء المركزي في العراق للمدة من عام ١٩٦٠-١٩٩٦ وإحصائيات البنك الدولي بعدئذٍ.

<http://documents.worldbank.org/curated/en/204911468044383593/pdf/926810v10ESW0P0C0disclosed020110150.pdf>